ويوجه بان اختلاف الصور مما التزم بعا منها لا الى نهاية او استناد اختلافها الى اختلاف الاستعداد لما التزمنا تسلسل في العوارض
وبتقرير ان مبادي آثار الاجسام امور بها تنوعها وتحصلها فلا تكون الا جواهر مقومة وحاصله انا نقطع باختلاف حقيقة الماء
والنار مثلا مع الاشتراك في المادة والصورة الجسمية فلا بد من الاختلاف بمقوم جوهري يسمى الصورة النوعية ومبناه على امتناع

واحدة وتقام اخرى نعم قد تلازم صورة واحدة لاسباب خارجة كما في الفلك والصورة محتاج في تشخصها الى الهيولى المعينة
التي هي محلها لما علم من ان تشكلها انما يكون بالمادة وما يتبعها من العوارض وليست الصورة علة للهيولى لكونها حالة
فيها محتاجة اليها ولكونها مقارنة لما هو متاخر عن الهيولى اعني التناهي والتشكل التابعين للمادة ولكونها جائزة الزوال
الى صورة اخرى مع بقاء الهيولى بعينها ولا يعقل في الشيء المعين ان يكون علة لشيء لا بعينه وليس الهيولى علة للصورة
لما تقرر عندهم من ان القابل لا يكون فاعلا ولان الهيولى لا تقوم بالفعل الا بالصورة فيكون محتاجة اليها في الوجود فمتى
عنها ولانها قابلة لصور غير متناهية فلا يكون علة لشيء منها لعدم الاولوية وان انضم اليها ما يفيد الاولوية لم يكن للهيولى
الا القبول والحق ان بيان كيفية تعلق الهيولى بالصورة وامتناع علية احديهما للاخرى ووجوب تقدم الصورة
على الهيولى من حيث هي صورة ما وتاخرها عنها من حيث هي صورة متشخصة على وجه يندفع عنه ما يتبع من الاشكالات عسير
جدا والمتاخرون قد بذلوا فيه المجهود وبلغوا فيه اقصى الجهد ولو علمنا فيه خيرا لاوردناه الخامس فيما يتفرع على القول
بالهيولى والصورة اثبات صور نوعية هي مبادي اختلاف الانواع بالآثار وبيانه انه لا خفاء في ان للاجسام
آثارا مختلفة كقبول الانفكاك والالتئام بسهولة كما في الماء او بعسر كما في الارض او امتناع عن ذلك كما في الفلك وكالاختصاص
بما لها بحسب طبعها من الاشكال والامكنة والاوضاع وليس ذلك لمجرد الجسمية المشتركة ولا الهيولى القابلة وهو ظ
ولا بامر مفارق لتساوي نسبته الى جميع الاجسام ولان الكلام في آثار الاجسام فيلزم التخلف فيتعين ان يكون
بامور مختصة مقارنة ويجب ان يكون صورا لا اعراضا لانا ننقل الكلام الى اسباب تلك الاعراض فيتسلسل ولان
تنوع الاجسام وتحصلها موقوف على الاتصاف بتلك الامور ومن المحال تقوم الجوهر بالعرض واعترض بان الترديد
المذكور يجري في اختصاص كل جسم بما له من الصورة وجوزه الامام بان اختصاص الجسم بهذه الصورة مثلا لو كان لاجل
صورة اخرى فاما ان يكون ذلك على طريق المساوقة فيلزم استناد كل صورة الى صورة لا الى نهاية او على طريق
المسابقة بان تستند الصورة الحاصلة في الحال الى صورة سابقة عليها فيندفع اصل الاحتجاج لجواز ان يستند كل
عرض الى عرض سابق عليه فاجاب بانه على طريق المسابقة ويمتنع مثله في الاعراض لانها مستندة الى مبادي موجودة
في الاجسام تعدمها عند زوالها بالقسر كما في احد امثلتها ان الماء المسخن بالنار يعود باردا فلولا ان في جسم الماء
شيئا محفوظ الذات عند ملاقاة النار لما كان كذلك بخلاف الصورة المائية فانها اذا زالت الى الهوائية لا تعود
بالطبع وثانيهما ان كيفيات العناصر تنكسر صرافتها عند الامتزاج ولا كاسر سوى الصورة لما مضى في بحث المزاج واجيب
بان هذا انما يتم لو ثبت ان كل عرض كذلك اي يجب ان يعود بعد الزوال وينكسر عند الامتزاج والا فيجوز ان يكون
الاعراض التي كذلك مستندة الى امور محفوظة هي اعراض يستند كل منها الى عرض قبله وهكذا الى غير النهاية كما في القوى
ولذا قال الامام في موضع اخر ان الذي حصل بالدليل هو استناد هذه الاعراض من الكيف والاين وغيرهما الى
قوى موجودة في الجسم واما انها صور لا اعراض فلا بل الاقرب عندنا انها من قبيل الاعراض والحاصل انه لما
لا يمتنع تعاقب الصور على الاطلاق لا يمتنع تعاقب الاعراض التي يستند اليها ما يعود بعد الزوال فيكون

كل

بمقوم الجسم عرض ما يجري ان جوهر غير حال في مادته المبحث الخامس في احكام الاجسام منها انها متماثلة لا تختلف الا بالعوارض
ويجوز على كل ما يجوز على الاخر ويبنى على ذلك استناد اختلاف العوارض الى القادر المختار وجواز خرق السموات وكثير من خوارق
العادات وذلك لكونها من محض الجواهر الفردة المتماثلة والاشتراك في التحيز وقبول الاعراض وتماثل احد صفات النفس

كل سابق معدا للاحق ويرجع اختلافها الى اختلاف الاستعدادات وان كان المبدء واحدا وفوقه سبب نعم نعلم بالقطع
ان ههنا آثارا صادرة عن الاجسام كالاحراق للنار والترطيب للماء فلو لم يكن فيها الا الهيولى والصورة الجسمية لما كان
كذلك فلا بد من امور هي مبادي تلك الآثار ولا خفاء في ان الاجسام انما تختلف بحسب آثارها المخصوصة بتنوع نوع
فتنوعها وتحصلها انما يكون باعتبار تلك المبادي فتكون صورا لا اعراضا لامتناع تقوم الجوهر بالعرض ومنع بعدم ما
لم لا يجوز ان تكون تلك الآثار مستندة الى الفاعل المختار او تكون لبعض المفارقات خصوصية بالقياس الى بعض الاجسام
دون بعض او يكون اختلاف الآثار عن المفارق بحسب اختلاف استعدادات الاجسام وهيولياتها وبهذا
يظهر انه يكفي في اثبات الصور النوعية ان يقال نحن نقطع باختلاف حقيقتي النار والماء مع الاشتراك في المادة والصورة
الجسمية فلا بد من الاختلاف بمقوم جوهري تسميه الصورة النوعية ويرد على التقريرين بعد تسليم اختلاف الاجسام
بالحقيقة وكون الآثار صادرة عنها وكون هيولياتها متفقة الحقيقة وكذا صورها الجسمية انا لا نم لزوم كون ما به
الاختلاف جوهرا حالا في الهيولى ليكون صورة ولم لا يجوز ان يكون عرضا فاما باحد جزئيه لا بالجسم بنفسه لا يدفع
بان العرض الحال في الجسم متقوم به متاخر عنه فلا يكون مقوما له متقدما عليه او يكون جوهرا غير حال في مادة فلا
يكون صورة ويكون الاختلاف فيما بينه وبين الجزئين الاخرين على وجه آخر غير الحلول والحق ان اثبات الصورة
الجوهرية سيما النوعية عسر وان الذي يعلم قطعا هو ان الماء والنار مثلا مختلفان بالحقيقة مع الاشتراك في الجسمية
كالانسان والفرس في الحيوانية وان في كل منهما جزءا لا يختلف الحقيقة هو المادة وآخر كذلك حالا في الاول هو
الصورة الجسمية وآخر تختلف بالحقيقة حالا فيه ايضا هو الصورة النوعية وهكذا في سائر مراتب امتزاج العناصر
الى ان ينتهي الى النوع الاخير كالانسان مثلا فيكون في مادته جواهر كثيرة هي صور العناصر والاخلاط والاعضاء وواحدها
صور نوعية انسانية حالة غير النفس الناطقة المفارقة فلم يثبت بعد وما يقال ان الاجزاء العقلية انما تؤخذ من
الاجزاء الخارجية فلا بد من اختلاف انواع الجنس الواحد من صور مختلفة الحقيقة هي ماخذ الفصول ليس بمستقيم لانهم جعلوا
العقول والنفوس انواعا بسيطة من جنس الجوهر ولان الجزء الخارجي قد لا يكون مادة ولا صورة كالنفس الناطقة
اللهم الا لمجرد التسمية ووقع في ديباجة اخلاق الناصرية ما يشعر بان على الصورة الحسية انه طراز عالم الارواح المجردات
وكانه اراد انها لغاية قربها من الكمال واعداد ما البدن لقبول تعلق النفس به شبيهة بالمجردات وان كانت حالة
في المادة او اراد انها تكون من عالم الارواح وجودها دفعي لا كالهيولى ومالها من الاطوار في مدارج الاستكمال والاستعداد
واما ما يقال من انه اراد بها النفس الناطقة بدليل استشهاده بقوله تع فنزل الروح من امره فيكذبه تصريحه بانها بحسب
الاستعداد البدن لتعلق النفس به وان النفس مبدء لوجودها المبحث الخامس بعد الفراغ من بيان حقيقة
الجسم اخذ في بيان احكامه فمنها ان الاجسام متماثلة اي متحدة الحقيقة وانما الاختلاف بالعوارض وهذا اصل
يبتني عليه كثير من قواعد الاسلام كاثبات القادر المختار وكثير من احوال النبوة والمعاد فان اختصاص كل جسم بصفاته
المعينة لا بد ان يكون لمرجح مختار اذ نسبة الموجب الى الكل على السواء ولما جاز على كل جسم ما يجوز على كل اخر دخل

الاخرى

ولا يمتنع الخرق والالتئام ويمنع ثم ان المراد بتماثلها ان الاجسام المفهوم المشترك بين الانواع المختلفة كالحيوان مثلا فيستلزم ان هذا الجسم مثل اختلاف سيارها
معه واحد بعد مستقل على نوع واختلاف الخواص انما هو لاختلاف الانواع ومنها انها باقية خلافا للنظام وقابلية للفناء
لكونها حادثة على ما سيأتي وللقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه وسلاك النمط لا يتصور الا فناء ولا يخفى لمن الكلام اتا يتفيد

Copyright © King Saud University